

مقدمة: الأزمة العربية الراهنة التشخيص والحل

حسن حنفى (*)

يبدو أن العرب فى مفترق الطرق. فى الداخل، نظام قديم يتلاشى، ونظام جديد يتخلق. وفى الخارج، الأحادية القطبية وأشكال الهيمنة الجديدة. ضعف فى الداخل، وقوة فى الخارج. وفى نفس الوقت يشعر العرب بأنهم على أعتاب نهضة عربية ثانية تستثمر خبرات النهضة العربية الأولى التى بدأت منذ قرنين من الزمان. ثم انتهت إلى غير ما بدأت به، من بناء الدولة إلى تفككها، ومن الإصلاح إلى السلفية، ومن التحرر الوطنى إلى الاحتلال المباشر.

وتعنى الأزمة تقاقم المخاطر والتحديات وضعف الوعى بها أو العجز عن مواجهتها. ولكل شعب تحدياته ولكنه أيضا له حلوله. وقد تتحول الأزمة الطارئة نظرا لتراكمها من جيل إلى جيل، ومن عصر إلى عصر إلى أزمة مستعصية تصبح من كثرة تكرارها وتناولها جزءا من الشخصية القومية. وتتحول من المتغيرات إلى الثوابت، ومن الأعراض إلى الجوهر. وتقدم الحلول للتكيف معها وليس لتغييرها.

وهذه المحاولات فى "الأزمة العربية الراهنة" تحاول تشخيص الأزمة على مستويات متعددة، واقتراح الحلول المتباينة. هو اجتهاد يصيب أو يخطئ. وقد لا يكون له أثر عملى. فقوى التغيير مازالت بيد الدولة التى تنقصها إرادة التغيير أو فى يد الفعاليات الجديدة، منظمات المجتمع المدنى التى مازالت فى البداية. ومع ذلك قد تساهم فى الوعى بالأزمة. والوعى جزء من الحل.

ليست القضية تمنى ما ينبغى أن يكون بل وصف ما هو كائن. وليس الإغراق فى العموميات بل الدخول إلى تفصيلات الأزمة بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية.

(*) . أستاذ الفلسفة غير المتفرغ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

وتتجه هذه المحاولات ليس فقط إلى التنمية وأهل العلم بل أيضا إلى جمهور المتقنين جمعا بين هموم الفكر وهموم الوطن، بين العلم والثقافة.

والمساهمون في هذه المحاولات نخبة متميزة ممثلة للوطن العربي من خمسة عشر قطرا عربيا: مصر وسوريا ولبنان والعراق والكويت والإمارات واليمن والسعودية وعمان والأردن والسودان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. ولكل فصل مؤلف رئيسي وآخر احتياطي.

ويمكن تشخيص الأزمة العربية الراهنة في النقاط العشر التالية:

١- التوقف التام عن الحركة، وانعدام الرؤية وغياب الاستراتيجية في حين أن العالم كله يتحرك، ويتغير النظام الدولي، وتقوى إسرائيل. يتوقف النظام السياسي عن أخذ زمام المبادرة لأنه حريص على البقاء في السلطة أكثر من حرصه على الدفاع عن المصالح العليا للبلاد وتحقيق أهدافها القومية. فأصبح خارج الزمان وعلى هامش التاريخ. أصبح الحاكم العربي أطول الحكام عمرا. ينتصب على كرسي الحكم بلا نهاية ومدى الحياة. ولا تنتهي مدته إلا بانقلاب عليه أو انتهاء الأجل. وامحت البدائل. ولم تعد هناك سياسات بديلة إلا السياسة القائمة، ولا مخلص إلا الحاكم الحالي. فضغفت المعارضة. واستكان الناس. والواقع ينزلق من تحت الأقدام. ولما كان التقدم سنة الحياة فمن لا يتقدم يتأخر. ومن لا يتحرك يتحلل. ولا يتعلق الأمر بالنظام القطري وحده بل أيضا بالنظام العربي، وعلى رأسه الجامعة العربية، والمنظمات الإقليمية، ولجان التنسيق العربي بين دولتين. أما البرلمان العربي، والسوق العربية المشتركة، والنظام الدفاعي العربي فلم يخرج من مستوى القول إلى حيز الفعل.

ويكون الحل هو أخذ زمام المبادرة، وبداية التحرك بناء على خيال سياسي ضروري لوضع استراتيجية عامة للوطن العربي، وتجاوز عقدة الهزائم العربية المتكررة في تاريخهم الحديث، هزيمة فلسطين في ١٩٤٨، والعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦، والانفصال بين مصر وسوريا في ١٩٦١، وهزيمة يونيو- حزيران في ١٩٦٧، ثم احتلال العراق في ٢٠٠٣. ومن لا يتحرك يتحرك الآخرون له ويحددون القطر أمامه ويطلب منه الركوب.

٢- حالة الاستقطاب السياسي التقافي الشديدة بين جناحي الأمة الرئيسيين

والرئتين اللتين تنتفس من خلالهما: الإسلاميون والتقدميون، السلفيون والعلمانيون، وقد يصل الاستقطاب بينهما إلى درجة الحرب الأهلية كما حدث في الجزائر وكانت نتيجتها مائة وخمسين ألف شهيد. وقد تنشأ قطيعة بين الجناحين لدرجة الخصام والاستبعاد المتبادل كما هو الحال في مصر وليبيا وتونس وسوريا والسعودية وعمان والإمارات. وينقطع الحوار بينهما. وقد يصل أحدهما إلى الحكم ويمد يده لحوار مع الآخرين كما هو الحال لدى حزب العدالة والتنمية في المغرب. وقد يكوّنون فصيلا سياسيا شرعيا كما هو الحال في الأردن ولبنان والكويت واليمن. وقد يحكم أحد التيارين بمفرده. فيحكم الإسلاميون في السودان، ويحكمون القوميون في سوريا والعراق.

والحل هو الحوار مع الذات قبل الحوار مع الآخر. واستبعاد الخصومة في الدين وفي الوطن. فحديث "الفرقة الناجية" موضوع وما زال يؤثر في سلوك الناس في امتلاك طرف واحد الحقيقة كلها في السلطة أو في المعارضة بينما الباقي في ضلال. والرأى الآخر أحد شروط التعددية الفكرية والسياسية. فالكل راد والكل مردود عليه. وقد قامت الحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي على التعددية: العقائدية، معتزلة وأشاعرة، سنة وشيعة، خوارج وباطنية، والفقهية: المذاهب الفقهية الأربعة، والصوفية، الطرقية، والفلسفية العقلانية والإشراقية، بل وفي العلوم النقلية مثل التفسير، التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول، وفي الفقه، فقه العبادات وفقه المعاملات.

٣- التبعية للقوى الخارجية كحليف للنظم السياسية في الداخل بعد أن فقدت شرعيتها الدستورية لأن معظمها غير مختار من الناس، والشعبية لأنها لا تعبر عن مصالح الناس. فمعظمها تابع للولايات المتحدة الأمريكية التي تنشر قواتها على أراضي بعض الأقطار العربية وفي موانئها، وتقيم فيها القواعد العسكرية. وتتطلق من مياهاها الإقليمية لتضرب أقطارا عربية أخرى. وبالتبعية تتحالف مع إسرائيل وتعتزف بها وتتصالح معها، وتقيم المعاهدات السياسية والاقتصادية معها. والبعض يهرول إليها، لعله يجد الحظوة عند القوى الكبرى. ويُهْمش احتلال فلسطين والعراق لصالح التجارة والمصالح المتبادلة في عصر العولمة.

والحل هو التحالف مع الداخل وليس مع الخارج، وفك حصار الأنظمة العربية بين مطرقة الخارج وسندان الداخل دفاعا عن الإرادة الذاتية والاستقلال الوطني.

٤- تقسيم وتفتت الوطن العربي إلى دويلات عرقية وطائفية وإلى قوى قبلية

وعشائرية داخل الوطن الواحد حتى أصبحت وحدة الوطن أى القطرية أملا صعب المنال وليس فقط وحدة الوطن العربى أو وحدة الأمة. إذ يقسم الآن العراق إلى دويلات كردية وسنية وشيعية، ودول الخليج إلى سنة وشيعية، ولبنان إلى سنة ومارونية، مولاة ومعارضة، جبل وساحل، وسوريا إلى طوائف درزية ونصيرية، والأردن إلى بدو وحضر، والسعودية إلى نجد وحجاز، واليمن إلى زيدية وشوافع، ومصر إلى مسلمين وأقباط، والسودان إلى عرب وأفارقة، والمغرب العربى كله إلى عرب وبربر رفعا لاضطهاد الأقلية من الأغلبية حتى تصبح إسرائيل هى أقوى دولة طائفية عرقية فى المنطقة تأخذ شرعية جديدة من طبيعة الجغرافيا السياسية التى تعيش فيها، بدلا من شرعية أرض المعاد وشعب الله المختار وباقى أساطير العودة التى أعطالها لها هرتزل فى أواخر القرن التاسع عشر فى "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٧. وينتهى احتمال أى توحيد لشعوب المنطقة عربية أو إسلامية كى تكون قطبا ثانيا فى مواجهة القطب الأول حتى يستمر الاستقطاب الحالى بين المركز والأطراف، بين الدول الثمانية الأكثر تصنيعا فى مواجهة دول العالم الثالث وما تزخر به من عمالة رخيصة. وأسواق شاسعة وطاقة وفيرة.

والحل هو الحفاظ على وحدة الأوطان عن طريق غرز مفهوم المواطنة والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، ووحدة الوطن العربى عن طريق العروبة. فالعروبة ليست عرقا بل هى اللسان. فكل من تكلم العربية فهو عربى. وكذلك عن طريق الوحدة الإسلامية وهى وحدة ثقافية وتاريخية تضم المسيحيين واليهود على حد سواء. وما يربط بين الشعوب الإسلامية هى الثقافة والتاريخ المشترك.

٥- العنف كوسيلة للتعامل مع المواطنين أو كعنف مضاد لعنف النظام الحاكم. فنظرا لغياب الحوار بين المواطنين أو بين المواطنين ونظام الحكم ظهر العنف كوسيلة لإقصاء الطرف الآخر والقضاء عليه والإحلال محله. وغاب العقل، وعز البرهان. لذلك لم تتحول القوى السياسية المختلفة إلى برامج سياسية واضحة تتحاور فيما بينها، ويثرى بعضها بعضا. ثم لصق العنف بطبيعة الثقافة للشعب العربى. ولما كان الإسلام هو مكوناتها الأولى ارتبط العنف بالإسلام وبالتعصب وبالرفض وبالانغلاق واللاعقلانية وخرق حقوق الإنسان، والمرأة، والأقليات. ففى لبنان، أثناء الحرب الأهلية، كان القتل على الهوية. وفى السعودية لا حل إلا الرصاص بين النظام ومعارضيه. وفى سوريا

تدمير مدن بأكملها معارضة للنظام. وامتد العنف إلى دول الخليج. وأصبح وسيلة لإثبات المهمش واللاشرعى كالحركة الإسلامية كى تعود إلى الساحة الوطنية من الباب الخلفى. وتتصدر أخبارها الإعلام المحرومة من التعبير من خلاله.

والحل هو الحوار بين الأطراف المتنازعة، والقوى السياسية المتصارعة والوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق بينها مع تعدد الأطر النظرية أو الحد الأقصى للمطالب. الحل هو الائتلاف الوطنى، والجبهة الوطنية المتحدة أو جبهة الإنقاذ حتى تشارك الفعاليات الوطنية كلها فى إنقاذ المركب الغريق، وإيصالها إلى شاطئ الأمان.

٦- الاحتلال المباشر للأوطان كما حدث فى فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير وسبته ومليليه، والمخاطر على لبنان وسوريا وإيران والسودان. فقد احتلت نصف فلسطين فى العصر الليبرالى فى ١٩٤٨. واحتل النصف الآخر فى العصر القومى فى ١٩٦٧. واحتلت باقى الأوطان المجاورة فى سوريا ولبنان. وسيناء منزوعة السلاح. واحتلت أفغانستان بدعوى القضاء على الإرهاب. ولم تنته المقاومة بعد. واحتلت العراق بدعوى القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وتم غزو الشيشان بدعوى القضاء على الحركة الانفصالية وهى الحركة الوطنية. وكانت كشمير قد تم غزوها من قبل ورفض الاستفتاء العام وتطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بحق الشعب الكشميرى فى تقرير المصير. وما زالت سبته ومليليه بشمال المغرب محتلة من بقايا الاستعمار الغربى فى بدايته منذ القرن الخامس عشر بالانتشار إلى ما وراء البحار وهناك تهديدات مستمرة بغزو سوريا بدعوى تدعيم الإرهاب، والسودان بدعوى الدفاع عن شعب دارفور، وإيران بحجة احتمال امتلاك السلاح النووى.

والحل هو المقاومة والدفاع عن الأوطان. فلا يقل الحديد إلا الحديد. وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وهو ما تفعله المقاومة فى فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير. وبقية المقاومة فى المدن المغربية المحتلة على الساحل الشمالى. وتقف المقاومة ضد مشاريع الاستسلام باسم السلام والتنازل عن حقوق الشعوب فى السيطرة على أراضيها ومواردها.

٧- حرية الفرد، وديموقراطية الحكم، وتغيير المجتمع الأبوى إلى المجتمع الحر. وتشمل حرية الفرد حرية القول، وحرية التعبير، وحرية الحركة والانتقال، وحرية الإيمان، وحرية الفكر، وحرية الإرادة، وحرية الاختيار، وحرية القرار. فما زال

المواطن العربي يعيش تحت غطاء القبة السماوية أو مسرح البالون لا يقوى على الخروج منه. الأجوبة معروفة سلفا حتى قبل السؤال. الله موجود، والعالم مخلوق، والنفس خالدة. وهي الأسئلة الكبرى الثلاث في الفكر. ما أصل الكون؟ من أين أتى الإنسان؟ ما مصيره بعد الموت؟ وما زالت المعارف معطاة سلفا ومهمة العقل هو التبرير وحسن الفهم والعرض. والوجود تراتبى كالهرم، تتفاوت درجاته بين الأعلى والأدنى، بين أعلى درجات الكمال وأقل درجاته، وهو أساس التصور الأوتوقراطي والبيروقراطي والطبقي. وبعد الموت يتحقق العدل إن استعصى تحقيقه في الدنيا حيث يسود الظلم. وحرية الفرد شرط ديموقراطية الحكم ومبايعة الحاكم من الناس وحق المعارضة في الاعتراض.

والحل هو اعتبار الحرية أساس الوجود "أنا حر فإننا إذن موجود" وليس فقط "أنا أفكر إذن أنا موجود" أى الكوجيتو العملى وليس الكوجيتو النظرى. والشهادة فعلان. فعل النفى "لا إله" وفعل الإيجاب "إلا الله". فالنفى قبل الإثبات، والرفض قبل القبول من أجل تحرير الوجدان الإنسانى من كل مظاهر الآلهة المزيفة، المال والجاه والسلطة والشهرة. ويحافظ على ديموقراطية الحكم بالبيعة، فالإمامة عقد وبيعة واختيار. والساكت عن الحق شيطان أخرس. ومسئولية العلماء فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة والرقابة على الأسواق. فالحسبة هى الوظيفة الرئيسية للحكم.

٨- التفاوت الشديد بين الأغنياء والفقراء. وما زال الأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا كما وكيفا، أفقيا ورأسيا، عرضا وطولا. وقد كانت معظم الهبات الشعبية فى الوطن العربى فى مصر والأردن وتونس والمغرب ضد الفقر وغلاء الأسعار. وقد صحب الفقر الفساد العام فى جهاز الدولة وفى الجهاز المصرفى بعد ازدياد دور القطاع الخاص، وشركات الاستيراد والتصدير والجمع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. وأصبح الكسب السريع والإثراء الفاحش من ناحية والفقر المدقع سمة أساسية للمجتمع العربى حتى فى بلاد النفط بالنسبة لأصحاب البلاد والعمال المهاجرين. وازدهر التعليم الخاص سواء التعليم العام أو التعليم الجامعى وتحول فى بعض الكليات والأقسام والمدارس من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية لسد حاجة السوق من العمالة المتخصصة.

والحل هو تقريب الفوارق بين الطبقات ودعم المواد الغذائية، وتوسيع مجال

القطاع العام، وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وتحديد إيجار المساكن، ومجانبة التعليم، وتوفير الخدمات الشعبية للحاجات الأساسية، والتصنيع، والتخطيط في الاقتصاد، والضرائب التصاعدية على القادرين، ورفع أجور العمال وصغار الموظفين وغيرها من الإجراءات الضرورية لتذويب الفوارق الطبقيّة.

٩- توقف عمليات التنمية المستدامة والاستعاضة عنها إما بالاستيراد أو بتصنيع المنتجات الاستهلاكية لاحتياجات الطبقات القادرة. فازداد الاعتماد على الخارج في الغذاء والسلاح. وقلت معدلات التنمية في الوطن العربي عما كانت عليه من قبل. ومع الانفجار السكاني قل معدل التنمية البشرية وكما تبين ذلك تقارير التنمية البشرية الأخيرة في الوطن العربي. ويتم تبرير ذلك بانتهاء عصر التخطيط، وسيادة الدولة الوطنية واستقلال الاقتصاد الوطني. والأمثلة على ذلك كثيرة في مصر الناصرية، وماليزيا وأندونيسيا والصين والبرازيل والأرجنتين وغيرها من الدول حتى النامية والتي وصل معدل تنميتها إلى ما يقرب من معدل الصين وهو ٩,٥ %.

والحل هو الاعتماد على الذات أولاً بما عرف من قبل باسم التسيير الذاتي، والاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية، والتكامل الاقتصادي بينها، والسوق العربية المشتركة، واستثمار الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية. فالوطن العربي متكامل بطبيعته إذ تركزت العمالة في مصر والأراضي والمياه في السودان والثروات في الخليج.

١٠- حصار الزمن العربي بين ماضٍ مازال حاضراً ومستقبل يُرنى إليه، وحاضر لا يعرف العرب كيف يشخصونه لمعرفة في أي مرحلة يعيشون؟ ونظراً لتوقف الزمن العربي هناك حنين إلى الماضي في كل التيارات الثقافية والقوى السياسية. فالإسلاميون يحنون إلى الماضي، ماضى الحضارة الإسلامية، وعصر الخلافة الراشدة، عندما كان المسلمون صنّاع حضارة ورواد فكر وعلم. الليبراليون يحنون إلى مصر الليبرالية في النصف الأول من القرن العشرين. والقوميون يحنون إلى الخمسينيات والستينيات عصر الازدهار القومي، والاشتراكيون والماركسيون يحنون إلى الثورة البلشفية عام ١٩١٧ بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في أوائل التسعينات. وفي مقابل حنين السلفيين إلى الماضي يرنو العلمانيون إلى مستقبل إلى مجتمع عقلاني علمي رشيد قفزاً على المراحل، وتعميماً للنموذج الغربي الذي تجاوز

حدود نشأته وأصبح مثالا تحتذى به كل الشعوب النامية. أما الحاضر فلا أحد يعرف طبيعته، وهو حلقة الوصل بين الماضى والمستقبل. يغمس البعض فيه فى الدولة ونظامها حرصا على المنفعة الخاصة. ويهرب البعض الآخر منه تحت الأرض لتكوين جماعات سرية لقلب نظام الحكم ويهاجر فريق ثالث خارج البلاد وليصنع مستقبله فى بلاد النفط العربية والثروة الغربية. وينعزل فريق رابع، ويدخل إلى قرارة نفسه ينعى الزمن الرديء ويغادر هذا العالم هما وكمدا وغما.

والحل هو فك حصار الزمن، والانتقال من الماضى والمستقبل إلى الحاضر وتشخيصه ومعرفة طبيعة المرحلة وضرورة الانتقال من التراث إلى التجديد، وإعادة بناء الموروث القديم طبقا لتحديات العصر، وتحويل نمط العلاقة بالغرب وتحويله من مصدر للعلم كى يصبح موضوعا للعلم، والتنظير المباشر للواقع وتحويله إلى نص جديد بدلا من الاكتفاء بتأويل النص القديم أو ترجمة النص الحديث حتى لا تتحول الحضارة العربية إلى حضارة نص وتأويل دون إبداع نص جديد فتنقل الحضارة العربية كلها من النقل إلى الإبداع.